

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

السير في مغزى الكلام النفسي

لقد وعيَ المحقق الرشدي تمامَ مقصود الأشاعرة بأن موضوع الكلام النفسي - الذي يُغايِر الكلام اللفظي و العلم و الإرادة - هو إقرار النفس بالنسبة الحكمية - لا بالمعنى المنطقي - إلا أن المحقق الرشدي قد فكك ما بين الإقرار بالنسبة الحكمية و بين إيجاد النسبة في النفس، فالكلام النفسي هو من نمط الإقرار لأنه صفة قائمة بالنفس فبنفسها موجودة في النفس لا بصورتها فتدعُن النفس بوجود الكلام النفسي إلا أن هنا قد اعترضه المحقق الاصفهاني بأن الإقرار بالنسبة هو من مقولة الكيف و العلم الانفعالي بصورتها - لا بنفسها - رغم أنها أيضاً قائمة بالنفس إلا أن الأشعري يود إثبات أن الكلام النفسي هو واقع النسبة الحكمية في النفس لا صورتها فحسب.

ونُقِصُ الآن عبارة المحقق الاصفهاني:

فتحقّق من جميع ما ذكرنا:

1. أنا لا نساعد الأصحاب و المعتزلة في عدم شيء آخر وراء العلم و الإرادة (بل هناك صفة نورية متوقّرة في النفس وراء العلم و الإرادة وهي ممكنة ذاتاً) و نحوهما بل نقول إنّ ما اقتضاه البرهان و الفحص انحصار الكيفيات النفسية التي هي من مقولة الماهية في ما ذكر (الأشعري فالكلام النفسي من الكيف النفسي) لا انحصار موجودات عالم النفس فيه (ففي النفس تتوقّر ثلاثة عناصر: كيفية نفسانية وجوهر وعرض).

2. كما لا نساعد الأشاعرة في كون مثل هذا الأمر المغاير للعلم و الإرادة مدلولاً للكلام اللفظي لاستحالة حصول الوجود الحقيقي في المدارك الإدراكية (إذ الكلام النفسي وجود محض لا معنى لكي يدلّ عليه اللفظ فإنه نظير العلم الحضورى الذي لا يدل عليه اللفظ) فتدبره فانه في كمال الغموض و الدقة و إن أوضحناه على حسب الوسع و الطاقة.[1]

جولة في جوف متون الأشاعرة

وها نحن الآن سنقّص عليكم نصّ عبارة الأشاعرة لكي يستبين منوّيهم من الكلام النفسي[2]:

و هذا الذي قالته المعتزلة لا نكره نحن (الأشاعرة) بل نقوله، و نُسمّيه كلاماً لفظياً، و نَعترف بحدوثه و عدم قيامه (الكلام اللفظي الحادث) بذاته تعالى، و لكننا نثبتُ أمراً وراء ذلك:

1. و هو المعنى القائم بالنفس، الذي يُعبّر عنه بالألفاظ، و نقول هو الكلام حقيقة، و هو قديم قائم بذاته تعالى.

2. و نزعّم أنه (المعنى النفسي) غير العبارات إذ قد تختلف العبارات بالآزمنة، و الأمكنة، و الأقوام، و لا يختلف ذلك المعنى النفسي،

بل نقول ليس ينحصر الدلالة عليه في الألفاظ، إذ قد يدل عليه بالإشارة و الكتابة، كما يدل عليه بالعبارة، و الطلب الذي هو معنى قائم بالنفس واحد لا يتغير مع تغير العبارات، و لا يختلف باختلاف الدلالات، و غير المتغير أي ما ليس متغيراً و هو المعنى مغاير للمتغير الذي هو العبارات.

3. و نزع انه أي المعنى النفسي الذي هو الخبر غير العلم، إذ قد يخبر الرجل عما لا يعلمه بل يعلم خلافه أو يشك فيه و أن المعنى النفسي الذي هو الأمر (في الإنشائيات) غير الإرادة، لأنه يأمر الرجل بما لا يريده كالمختبر لعبده هل يطيعه أم لا؟ فان مقصوده مجرد الاختبار، دون الإتيان بالمأمور به و كالمعتذر من ضرب عبده بعصيانه، فانه قد يأمره، و هو يريد ان لا يفعل المأمور به، ليظهر عذره عند من يلومه و اعترض عليه بأن الموجود في هاتين الصورتين صيغة الأمر، لا حقيقته، إذ لا طلب فيهما أصلاً، كما لا إرادة قطعاً، فإذا هو أي المعنى النفسي الذي يعبر عنه بصيغة الخبر و الأمر صفة ثالثة مغايرة للعلم و الإرادة، قائمة بالنفس.

4. ثم نزع انه قديم لامتناع قيام الحوادث بذاته تعالى».

مواجهة السيد الخوئي لمقالة الأشاعرة لقد تحرر السيد المقالة الماضية قائلاً: [3]

تتضمن هذا النص عدة خطوط:

1. ان لله تعالى سنخين من الكلام: النفسي و اللفظي، و الأول من صفاته تعالى، و هو قديم قائم بذاته الواجبة دون الثاني.

2. ان الكلام النفسي عبارة عن المعنى القائم بالنفس، و يبرزه في الخارج بالألفاظ و العبارات بشتى ألوانها و اشكالها، و لا يختلف ذلك المعنى باختلافها، كما لا يختلف باختلاف الأزمنة و الأمكنة.

3. انهم عبروا عن ذلك المعنى تارة بالطلب، و أخرى بالأمر، و ثالثاً بالخبر، و رابعاً بصيغة الخبر.

4. ان هذا المعنى غير العلم إذ قد يخبر الإنسان عما لا يعلمه، أو يعلم خلافه، و غير الإرادة، إذ قد يأمر الرجل بما لا يريده كالمختبر لعبده، فان مقصوده الامتحان و الاختبار، و الإتيان بالمأمور به في الخارج.

ثم ابتدأ السيد بشنّ الهجمات على واحدٍ تلو الآخر قائلاً:

أما الأول: فسنبينه بشكل واضح في وقت قريب إن شاء الله تعالى أن كلامه (تعالى) منحصراً بالكلام اللفظي، و ان القرآن المنزل على النبي الأكرم صلى الله عليه و آله هو كلامه تعالى، بتمام سورة و آياته و كلماته، لا انه حاك عن كلامه، لوضوح ان ما يحكي القرآن عنه ليس من سنخ الكلام، كما سيأتي بيانه، هذا من ناحية. و من ناحية أخرى ان السبب الذي دعا الأشاعرة إلى الالتزام بالكلام النفسي هو تخيل ان التكلم من صفاته الذاتية، و لكن هذا الخيال خاطئ جداً، و ذلك لما سيجيء إن شاء الله تعالى بصورة واضحة ان التكلم ليس من الصفات الذاتية، بل هو من الصفات الفعلية.

وفي هذه الإشكالية نسايرُ السيد الخوئي أيضاً، ولكنه قد استشكل على النقطة الثانية بإشكال فاشل:

فقد حققنا في بحث الإنشاء و الاخبار ان الجمل الخبرية موضوعة للدلالة على قصد المتكلم الحكاية و الاخبار عن الثبوت، أو النفي في الواقع، هذا بناء على نظريتنا. و اما بناءً على نظرية المشهور، فلأنها موضوعة للدلالة على ثبوت النسبة في الواقع، أو

نفياً عنه. و من الطبيعي ان مدلولها على ضوء كلتا النظريتين ليس من سنخ الكلام (أساساً) يُقال إنه كلام نفسي (إذ قصد الحكاية أو الدلالة ليس كلاماً نفسياً) ضرورة ان الكلام النفسي عند القائلين به و ان كان موجوداً نفسانياً إلا أن كل موجود نفساني ليس بكلام نفسي، بل لا بد ان يكون سنخ وجوده سنخ وجود الكلام، لفرض أنه ليس من سنخ وجود الصفات المعروفة الموجودة في النفس، و من المعلوم ان قصد الحكاية على رأينا و ثبوت النسبة على رأي المشهور ليس من ذلك.[4]

ونلاحظ عليه هنا بأن الأشعري لم يحصر الكلام النفسي بعنصر الكلام فحسب لكي يهاجمه السيد بأن الدلالات الإخبارية و الإنشائية ليست من سنخ الكلام، بل الأشاعرة قد عبروا عنه بألوان التعابير كما أقر به السيد الخوئي أيضاً حيث قال: انهم عبروا عن ذلك المعنى تارة بالطلب، و أخرى بالأمر، و ثالثاً بالخبر، و رابعاً بصيغة الخبر.

ثم يكمل السيد قائلاً:

و بكلمة واضحة: إذا حللنا الجمل الخبرية تحليلاً موضوعياً و فحصنا مداليلها في إطاراتها الخاصة فلا نجد فيها سوى عدة أمور: (الأول) تصور معاني مفرداتها بموادها و هيئاتها. (الثاني) تصور معاني هيئاتها التركيبية، (الثالث) تصور مفردات الجملة. (الرابع) تصور هيئاتها. (الخامس) تصور مجموع الجملة. (السادس) تصور معنى الجملة. (السابع) التصديق بمطابقتها للواقع أو بعدم مطابقتها له. (الثامن) إرادة إيجادها في الخارج. (التاسع) الشك في ذلك. و بعد ذلك نقول ان شيئاً من هذه الأمور ليس من سنخ الكلام النفسي عند القائلين به، اما الأول فواضح، إذ الكلام النفسي عند القائلين به ليس من سنخ المعنى أولاً على ما سيأتي بيانه. و ليس من سنخ المعنى المفرد ثانياً (بخلاف المعنى اللفظي الذي له معنى) و أما الثاني فلأن الكلام النفسي – كما ذكره – صفة قائمة بالنفس كسائر الصفات النفسانية، و من الطبيعي ان المعنى ليس كذلك، فانه (المعنى) مع قطع النظر عن وجوده و تحققه في الذهن ليس قائماً بها، و مع لحاظ وجوده و تحققه فيه و ان كان قائماً بها، إلا أنه بهذا اللحاظ علم، و ليس بكلام نفسي على الفرض، و على ضوء هذا البيان يظهر حال جميع الأمور الباقية، فان الثالث، و الرابع، و الخامس، و السادس، و التاسع من مقولة العلم التصوري، و السابع من مقولة العلم التصديقي، و الثامن من مقولة الإرادة. فالنتيجة ان الكلام النفسي بهذا الإطار الخاص عند القائلين به غير متصور في موارد الجمل الخبرية، و حينئذٍ فلا يخرج عن مجرد افتراض، و لقلقة اللسان، بلا واقع موضوعي له.[5]

1. ونلاحظ عليه بأن الأشاعرة قد تجاهروا علناً بأن الكلام النفسي من نمط المعنى فكيف يُنكر السيد الخوئي بأن الأشاعرة قد أخرجوا الكلام النفسي من سنخية المعنى؟ بينما قد اعترف السيد بالتحديد بأن الأشاعرة قد أدرجوا الكلام النفسي ضمن نمط المعنى حيث قال: ان الكلام النفسي عبارة عن المعنى القائم بالنفس، و يبرزه في الخارج بالألفاظ و العبارات بشتى ألوانها و اشكالها، و لا يختلف ذلك المعنى باختلافها، كما لا يختلف باختلاف الأزمنة و الأمكنة.

فختام الحوار هو أن المحقق الاصفهاني قد فسّر الكلام النفسي بالوجود ثم قال بأن الوجود الحقيقي لا يُفسّر بالألفاظ الخارجية – نظير العلم الحضوري – ثم هاجم الأشاعرة بأن الكلام النفسي ليس من سنخ المعنى و الصورة لكي يدلّ اللفظ عليهما، فبالتالي قد اعترف المحقق بإمكانية الكلام النفسي ثبوتاً رغم أنه مُنْعَدِم الدليل إثباتاً، كما أن المحقق قد أمضى مقالة المحقق الرشتي إجمالاً بأن الكلام النفسي عبارة عن الإذعان بالنسبة الحكمية ضمن النفس بحيث يبيّن الإنسان على أنه يَجْزَم بهذه النسبة، إلا أن المحقق الرشتي قد قصد العلم الانفعالي كالجزم و الإذعان بالصورة المتصورة فتتّم النسبة الحكمية عندئذ فتدلّ الألفاظ عليه وفقاً لتصريح الأشعري بأنه مدلول اللفظ فهذا البيان يُمثّل الكلام النفسي، بينما المحقق الاصفهاني قد عدّ الكلام النفسي من العلم الفعلي – فعل النفس – فاندرج الكلام النفسي ضمن العلم الحضوري فلا يدلّ باللفظ ثم اعترض على المحقق الرشتي بذاك الإشكال، بينما مقولة المحقق الرشتي لا يُعاني من الإشكال وفقاً للعلم الانفعالي.

[1] نهاية الدراية في شرح الكفاية (طبع قديم)، ج 1، ص: 190

[2] شرح المواقف مبحث الإلهيات ص 77.

[3] محاضرات في أصول الفقه (طبع دار الهادي)، ج2، ص: 20

[4] محاضرات في أصول الفقه (طبع دار الهادي)، ج2، ص: 21

[5] محاضرات في أصول الفقه (طبع دار الهادي)، ج2، ص: 22